

Proposals for Reforming the International Monetary System from the Islamic Economy Perspective

مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي من منظور الاقتصاد الإسلامي

Wejdan Al-Soudy^{*1}

¹Yarmouk University, Irbid, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 02 May 2020
Accepted 28 Jun 2020
Published 01 Jul 2021

*Corresponding author:
Yarmouk University, Irbid, Jordan.
Email: wejdan_alsoudy@yahoo.com.

Abstract

This research aims to examine various monetary systems proposed by economists in the literature and evaluate proposals within the Islamic economy for reforming the monetary system. The study concludes that money has increasingly become an end in itself rather than a tool for exchange or a standard for measuring value, leading to disruptions in both local and international monetary systems. Additionally, the dominance of the U.S. dollar as the global currency has contributed to numerous international crises. Consequently, most reform proposals in the literature seek to establish a new international monetary system capable of addressing and mitigating these disruptions.

Keywords: Monetary System, Reform, Liter Basket for Commodities, Islamic Economy.

المخلص

تهدف الدراسة إلى بيان مقترحات إصلاح النظام النقدي المطروحة من بعض الاقتصاديين، ومن ثم تقييم الاقتصاد الإسلامي لمقترحات إصلاح النظام النقدي، وخلصت الدراسة إلى أن النقود أصبحت غاية وليست وسيلة للمبادلة ووحدة حساب وهذا أدى إلى اضطراب النظام النقدي المحلي والدولي، وسيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية أدى إلى الكثير من الأزمات العالمية، وأن جميع المقترحات لإصلاح النظام النقدي تسعى لإيجاد نظام نقدي دولي خالي من الاضطرابات.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي، إصلاح، سلة ليدر للسلع، الاقتصاد الإسلامي.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

افضى التحول إلى النقود القانونية على الصعيد الوطني إلى تحول آخر في النظام النقدي العالمي، حيث تم التحول من قاعدة الذهب إلى معيار الذهب (نظام بريتون وودز) وتاليا إلى النظام النقدي المعموم الذي يهيمن فيه الدولار كأداة للسيولة الدولية وعملة قائدة، وقد ترك الوضع الجديد حيث تتعدد العملات الوطنية (بعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، وحيث يغيب أي قيد مؤثر على قدرة السلطات النقدية الوطنية على إصدار النقود، تسبب هذا الوضع بمشكلات كثيرة على رأسها

مشكلة التذبذب في أسعار الصرف - والتي تمثل قيда على التجارة الدولية - وما رافقها من مضاربات في أسعار العملات في الأسواق المالية مما أتاح بأي إمكانية للاستقرار النقدي.

والمشكلة الرئيسية الأخرى هي مشكلة التضخم العالمي؛ فطيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز معدلات التضخم ٢٪، لكن الأمر اختلف مع التحول إلى القاعدة القانونية وترزع الاستقرار النقدي وراحت معدلات التضخم تتسارع بلا هوادة، وكلا المشكلتين تمثل دافعا كافيا للبحث في محاولة إصلاح النظام النقدي القائم أو الدراسة عن نظام نقدي بديل، ويجيء هذا الدراسة ليستعرض كل المقترحات النظرية أو المحاولات العملية التي وردت في هذا السياق.

اثبت التجارب أن المراحل التي مر بها النظام النقدي اتصفت بالاضطرابات وعدم الاستقرار، وهذا لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية واعتماده على الدولار كعملة عالمية مما سبب الكثير من المشكلات الدولية بسبب سوء إدارة من يتحكم بإصداره.

١,١,١ الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Lietner, B. (2017) إلى بيان أن النظام النقدي الدولي غير مستقر ويتعرض لأزمات مالية، والسبب في ذلك هو أن جميع العملات الرسمية في العالم تنشأ من خلال العمليات المصرفية التي تنطوي على الفائدة، واقترحت طريقة منهجية لتحسين الاستقرار، تتمثل في إنشاء سلة من السلع الدولية تشكل أداة تبادل للتجارة الدولية، وستكون هذه العملة المقترحة للتجارة مدعومة بالكامل بسلة موحدة من السلع الرئيسية في التجارة العالمية مثل النفط والذهب والفضة وغيرها من السلع العالمية، وأشارت إلى طريقة تخزين هذه السلع وكيفية تغطية تكاليف تخزينها، وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء عملة مرجعية للتجارة الدولية تعمل على تجنب التجارة تقلبات دورات الأعمال قدر الإمكان، وأن أهم خصائصها أنها عالمية مدعومة بسلة موحدة من السلع، ولا يترتب عليها فوائد ربوية، وهذه ميزتها التي قد تجعل منها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد تعمل على زيادة الاستقرار في النظام الاقتصادي.

هدفت دراسة عبد الرحمن (٢٠١٧) إلى بيان دور النقود في زعزعة استقرار النظام الاقتصادي وتسببها في الأزمات في النظام الرأسمالي، وتناول في دراسته تحليل الأزمات العالميتين أزمة ١٩٢٩ وأزمة ٢٠٠٨ باعتبارهما الأخطر في تاريخ النظام الاقتصادي، لطول فترة الأزمات ولأنهما الأكثر زعزعة لاستقرار النظام الاقتصادي، وبيان طريقة البنوك التجارية في إصدار النقود وتوسعها في تجارة الديون والإقراض والاقتراض وأنه السبب الرئيسي - لخلق الأزمات، ومن ناحية أخرى بين نظرة الإسلام للنقود وأنها وسيلة وليست غاية، وكان متفائلاً في دور البنوك الإسلامية في حل الأزمات وأن التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في حل هذه الأزمات التي سببتها النقود مع أن النقود أداة محايدة، وخلصت الدراسة إلى وجود إمكانية لتقليص دور النقود وبالأخص النقود الائتمانية في زعزعة الاستقرار النقدي والمالي في النظام الاقتصادي وإمكانية إصلاحه من خلال تطبيق نظام التمويل الإسلامي كلياً أو جزئياً.

هدفت دراسة عزاز (٢٠١٧) إلى بيان آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن، في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية، الذي تلعب المؤسسات النقدية الدور الرئيسي - في استقراره، كما بين وجوب طرح مجموعة من المقترحات التي تدعو إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي، من أهمها استحداث عملة بديلة عن الدولار الذي فرض سلطته النقدية على الساحة الاقتصادية رغم انهيار اتفاقية بريتون وودز والتخلي عن قاعدة الذهب، وأكدت الدراسة على فشل المؤسسات النقدية في تحقيق أسعار الصرف مستقرة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية، وخلصت إلى أسس لإصلاح النظام النقدي الدولي منها ضرورة إعادة هيكلة المنظومة الإدارية للمؤسسات النقدية الدولية، والعودة لنظام الذهب وفرض سيطرته على المبادلات والمعاملات المالية الدولية وإشراك الدول النامية التي تعد طرف مهم في الاقتصاد الدولي على أمل إعادة التوازن للاقتصاد العالمي

هدفت دراسة عبد الباقي (٢٠١٧) إلى استعراض الأسباب المختلفة للأزمات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها دول العالم، وبين أن المشكلة ليست النقود المستخدمة أي كان نوعها أو مادة تكوينها، بل المشكلة فيمن يتولى إصدارها، والمتعاملين بها، وخلصت الدراسة أن اكتمال السوق المالي الإسلامي وتوافر مبادئ الرشادة والكفاءة الإسلامية هو الحل الأمثل الذي يؤدي إلى رفاهية المجتمع من ناحية وتجنب الأسواق المالية ومن ثم الاقتصاد القومي من الوقوع في الأزمات المالية والاقتصادية من ناحية أخرى

هدفت دراسة الحوشي (٢٠١٤) إلى بيان مفهوم حقوق السحب الخاصة وأصول نشأتها الذي يرتبط بتطور النظام النقدي الدولي، ومحاولات تحسينه وتصحيح الآثار السلبية التي سببها فرض هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي

الدولي، الذي صيغ في بريتون وودز Bretton-Woods عام ١٩٤٤ مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم بينت طبيعتها القانونية لحقوق السحب الخاصة وشروط استخدامها التي جعلت منها مقترحاً جديداً لمواجهة نقص السيولة الدولية، ونظراً إلى أنها ليست عملة بحد ذاتها، فلا يجري عليها التعامل الاعتيادي، وإنما لا بد من إبدالها بعملة حقيقية قابلة للاستعمال المباشر، وبحث في إصلاح نظام حقوق السحب الخاصة، وتقدم تصورات محتملة لدورها المستقبلي، وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء هذا النظام كان إحياء لما ورد في اقتراح كينز بعد الحرب العالمية الثانية بالانكسار الذي لم تتيح له فرصة لتطبيقه في النظام النقدي الدولي في بريتون وودز Bretton-Woods، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء عملة دولية يعتمد عليها النظام المنشود، وعلى الرغم من أن حقوق السحب الخاصة لم يقدر لها أن تكون عملة حقيقية كاملة السيولة، فإنها كانت أصل احتياطي تكميلي، يساهم في سد النقص العالمي في السيولة النقدية وأن هناك عوائق كثيرة أمام إعطاء دور أكثر فاعلية لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي أبرزها هيمنة الدولار على العلاقات الاقتصادية الدولية.

هدفت دراسة الحوشي (٢٠١٤) إلى تحليل البيانات التاريخية لمعدل التضخم وسعر الذهب العالمي من أجل تحديد نظام مالي أكثر استقراراً، وتؤكد الدراسة على أن العصر القياسي للذهب هو العصر الأكثر استقراراً وبالتالي يبرر العودة إلى العملة الذهبية، وتستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية كمؤشر اقتصادي رئيسي، أي معدل التضخم بدءاً من عام ١٨٨٠ إلى ٢٠٠٨، مقسمة إلى ثلاث مراحل من نظام المعيار الذهبي وهم نظام المعيار الذهبي الكامل (١٨٨٠-١٩١٤) ونظام معايير الصرف بالذهب (١٩٢٥-١٩٣١) ونظام بريتون وودز (١٩٤٦-١٩٧٢) ونظام العملات الورقية (١٩٧٣-٢٠٠٨) وخلصت الدراسة إلى أن معدل التضخم العالمي أقل بكثير خلال مراحل معيار الذهب من النقود الورقية وأكثر استقراراً، وهذا يشير إلى أن العودة إلى العملة الذهبية أكثر ملاءمة في محاولة لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما هي أبرز الانتقادات الموجهة للنظام النقدي القائم؟
٢. ما هي المحاولات التي جرت لإصلاح النظام النقدي القائم؟
٣. ما هي المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم؟
٤. ما تقييم الاقتصاد الإسلامي لمحاولات إصلاح النظام النقدي أو لبدائله المقترحة؟

٣. أهداف الدراسة وأهميتها

٣,١ أهداف الدراسة

١. بيان المحاولات التي جرت لإصلاح النظام النقدي القائم
٢. توضيح المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم؟
٣. بيان تقييم الاقتصاد الإسلامي لمحاولات إصلاح النظام النقدي أو لبدائله المقترحة؟

٣,٢ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في بيان ماهية المقترحات التي اقترحتها الاقتصاديين لإنقاذ النظام النقدي من الاضطرابات والفوضى التي يعاني منها، وبيان أن الاعتماد على الدولار أدى إلى أزمات، ولا بد من اتخاذ إجراءات للحد من الفوضى التي عمت النظام النقدي، والأخذ بأحد الاقتراحات المطروحة.

٤. الطريقة والإجراءات

٤,١ منهجية الدراسة

يعتمد منهج الدراسة على الآتي:

- المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلها والحقائق المرتبطة بالموضوع من الكتب والمراجع والمجلات العلمية العربية والأجنبية المتخصصة والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على الوصف والملاحظة، ثم تشخيص الوصف للوصول إلى النتائج المرجوة.

إضافة الدراسة: تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة باحتوائها على اغلب المقترحات لإصلاح النظام النقدي وتقييم شرعي لجميع المقترحات.

٥. خطة الدراسة

قسم الباحث هذه الدراسة إلى:

- المقدمة.
- المبحث الأول: نفقة المعتمدة من طلاق رجعي.
- المبحث الثاني: نفقة المعتمدة من طلاق بائن.
- الخاتمة.

المبحث الأول: مقترحات لإصلاح النظام النقدي:

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي ومحاولات إصلاحه:

مفهوم النظام النقدي الدولي

هنالك العديد من التعريفات للنظام النقدي الدولي، التي تصب في نهاية المطاف، إلى أنه عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتسوية المبادلات بين الدول ومنها:

- " مجموعة الترتيبات والاتفاقيات والأعراف التي تحكم التعامل بين مختلف العملات الدولية لتسوية المدفوعات الدولية أو تبادل الحقوق والالتزامات النقدية بين الأفراد والحكومات في مختلف دول المجتمع الدولي " (عيسى، ١٩٨٤)

- "مجموعة من الطرق المنبثقة من التجارب العملية والاتفاقات الدولية التي تتم بمقتضاها عمليات التسوية على الصعيد الدولي ويجب أن تهدف هذه الطرق إما تلقائياً وإما إدارياً إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات" (حيدر، ١٩٧١)

- هو نظام دولي يتألف من عدة مؤسسات مالية ويحتوي على مجموعة من القواعد المتفق عليها من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وتقييم سعر العملات تجاه بعضها البعض وتحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كمقياس للقيم ووسيط للتبادل وفي نفس الوقت تستخدم كمستودع للقيم والاحتياطات الدولية، وتسمح بالتجارة الدولية للسلع والخدمات (خبازي، ٢٠١٩).

وترى الباحثة أن النظام النقدي الدولي هو البيئة المالية التي تتألف من عدة مؤسسات دولية، تدير النظام الاقتصادي العالمي، وتحدد العلاقات الاقتصادية والسياسة بين الدول، وتحدد أنواع النقود المقبولة عالمياً كأداة للتداول ووحدة حساب للقيم.

خصائص النظام النقدي العالمي " (خلف، ٢٠٠٤):

- وجود مؤسسات مالية تتولى إدارة وتوجيه النظام النقدي الدولي، والمؤسسة التي تساعد وتسهل هذا الأمر هي صندوق النقد الدولي.

- توفير آلية يتم من خلالها تيسير عمل النظام، وتتمثل بالإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها وتيسر العمل.

- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية، كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وما إلى ذلك من أشكال مقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات على النطاق الدولي.

- توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية، وتسويتها، وتطويرها، واستقرارها.

محاولات إصلاح النظام النقدي: المؤتمرات والإجراءات

نظام بريتون وودز Bretton-Woods

اعتبرت السنوات من ١٩١٤ إلى ١٩٤٤ أكثر الأوقات اضطراباً وفوضى في النظام النقد الدولي، بعد التخلي عن المعايير الذهبية حيث سادت ظروف نقدية دولية فوضوية، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان لا بد من الدراسة عن مصادر لتمويل ما دمرته الحرب في الدول، وتطوير نظام نقدي عالمي أكثر كفاءة وفعالية، فتم دعوة الدول الصناعية لاجتماع في بريتون وودز عام ١٩٤٤ في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، وقرر إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية منها: صندوق النقد الدولي الذي يعود أصل نشأته إلى أيام الفوضى الدولية في الثلاثينيات، خلال الحرب العالمية الثانية، تم وضع خطط لبناء مؤسسة دولية لإنشاء النظام النقدي، في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد في يوليو ١٩٤٤ وعهد إليه العمل على استقرار أسعار الصرف وتزويد الدول بالتمويل قصير الأجل بهدف مساعدة الدول على التغلب على عجز ميزان المدفوعات وغيرها من المهام الموجهة (للحام و آخرين، ٢٠١٧)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير منظمة مالية تأسس خلال مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، يهدف إلى إقامة نظام مالي عالمي بعد الحرب إلى جانب إنشاء نظام جديد للسياسة النقدية العالمية، بهدف مساعدة الدول الأوروبية التي مزقتها الحرب على إعادة بناء بنيتها التحتية واقتصاداتها (العيساوي، ٢٠١٢)، وفي وقت لاحق تم التوقيع على اتفاقية وتعريفات التجارة (الجات): الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وعقدت في عام ١٩٤٧ بين عدد من البلدان، غايتها التخفيف من قيود التجارة الدولية وتحريرها وتنظيم السلوك التجاري بين الأطراف المتعاقدة وتسهيل وصول سلع الدول لأسواق بعضها البعض، ووضعت مجموعة من المبادئ لتحقيق المساواة بين الأطراف المتعاقدة (عبد، ١٩٩٧) عام ١٩٤٧ التي طورت لاحقاً إلى منظمة التجارة الدولية: منظمة عالمية تأسست عام ١٩٩٤ مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والحرية، وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الدول، ومن مهامها تسهيل كافة الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة العالمية وتسوية المنازعات التجارية بين الدول (عبد، ١٩٩٧) وشكلت هذه المنظمات أو المؤسسات بأدواتها النظام العالمي الجديد الذي تترعّمه الولايات المتحدة الأمريكية (السباني، ١٩٩٨) كما حدد المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز مبادئ وقواعد معينة كإرشادات لتشغيل النظام النقدي العالمي ومنها (الشركسي، ١٩٩٠):

- بناء نظام نقدي جديد يقوم على قاعدة الذهب والدولار معاً، فالدول التي تحتفظ برصيد من الدولارات يمكنها تبديل الدولارات بالذهب، بسعر ٣٥ دولار للأوقية أي نظام صرف ثابت.
- إنشاء منظمات دولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واتفاقية التجارة الدولية (الجات).
- إلزام الدول المشاركة في معاهدة بريتون وودز بتثبيت أسعار صرف عملاتها بالنسبة لل عملات الأخرى، بحيث يظل ثابتاً مع وجود نطاق للتغيير في حدود هوامش لا تزيد ١٠٪ سواء كان ارتفاعاً أو انخفاضاً، ويمكن أن تتغير أسعار الصرف بمعدل يفوق هذا الهامش في حالة تصحيح اختلافات تستدعي تغيير أكبر من ١٠٪ وهذا يتم بعد موافقة صندوق النقد الدولي.
- وجود نظام رقابي على انتقال رؤوس الأموال بشرط ألا يؤثر على المدفوعات الناتجة عن العمليات الجارية أو تسديد التزامات مختلفة، فليس بإمكان البلد العضو في صندوق النقد الدولي الحصول على قروض، إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمراقبة انتقال رؤوس الأموال.
- أن يكون صندوق النقد الدولي هو الملجأ للاقتراض، حيث يقوم بمساعدة الدول الأعضاء من خلال تقديم القروض لتمويل عجزها (ألير، ١٩٩٠).

مهام بريتون وودز" (الحسيني، ١٩٩٩):

- ١- المحافظة على أسعار الصرف مستقرة.
- ٢- خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه.
- ٣- تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود التي تعيقها.

- عدم توفير احتياطات دولية كافية لمقابلة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، فالاحتياطي الدولي المستخدم هو الذهب، وقد واجه استخدامه مشكلتين خلال عقد الستينات بسبب:
- الندرة النسبية للذهب فالعرض العالمي للذهب النقدي لم ينم بنفس سرعة نمو حجم المعاملات التجارية الدولية، فالرصيد الذهبي النقدي لم ينم بأكثر من ٢٪ سنوياً في حين أن التجارة الدولية نمت ١٠٪ سنوياً، كما أن ثبات سعر الذهب بالنسبة للتكاليف المتزايدة لإنتاجه والاستخدامات التجارية المتزايدة للذهب قلل من الاحتياطات الذهبية اللازمة للتغطية النقدية، فأصبح الغطاء الذهبي المطلوب للمحافظة على قابلية التحويل للعملات الاحتياطية من الدولارات والجنية الإسترليني غير كافٍ.
- تجاوز الاحتياطات الدولار لدى الدول التي تمتعت بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب كميات الاحتياطي الأمريكي من الذهب، وكان الانخفاض كبيراً في بداية السبعينات مما زعزع الثقة في مقدرة الولايات الأمريكية المتحدة على قابلية تحويل الدولار للذهب.
- مشكلة الاختلالات الناتجة من شيوع أزمات المضاربة التي أدت إلى عدم انتظام التجارة والمدفوعات العادية، فنظام تثبيت سعر الصرف أدى إلى خلق المراهقات وتحقيق فرص لزيادة أرباح المضاربين، فأزمات المضاربة ضد الجنية الإسترليني بسبب عجز ميزان المدفوعات الإنجليزية في عام ١٩٦٧، كما أن المشاكل في الاقتصاد الأمريكي في أواخر الستينات أدت إلى المضاربة ضد الدولار وبسبب حرب فيتنام أدت إلى انخفاض قيمة الدولار وبحلول ١٩٧١ قام الرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧١ بإعلان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا قد أنهى رسمياً مظهر قاعدة الصرف بالذهب.

اتفاقية سميثسونيان

بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton Woods بدأت المفاوضات لإحداث تعديلات مناسبة في النظام النقدي الدولي ففي ديسمبر ١٩٧١، التقى ممثلو مجموعة العشرة، في معهد سميثسونيان في واشنطن توصل في هذا الاجتماع إلى اتفاق يسمى اتفاقية سميثسونيان هي اتفاقية بين مجموعة العشرة في معهد سميثسونيان عام ١٩٧١، كمحاولة لإصلاح النظام النقدي بعد أزمة أغسطس عام ١٩٧١، أهم ما أنجزته هذه الاتفاقية تم الاتفاق على زيادة سعر الذهب بالدولار من ٣٥ دولاراً للأوقية إلى ٣٨ دولاراً للأوقية (هذا يعني انخفاض قيمة الدولار) وإنهاء التعويم المؤقت لأسعار صرف عملات الدول العشرة وزيادة حدود التقلبات من ١٪ إلى ٢,٢٥٪ بالإضافة إلى إلغاء الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على مستورداتها التي كانت بمقدار ١٠٪ (صادق: ١٩٩٧)، هذه التغيرات لا بد أن يكون لها تأثير مزعزع لاستقرار أسعار الصرف وكذلك تعديلات ميزان المدفوعات، كما كان من المتوقع أن يزيل اتفاق سميثسونيان السبب الكامن وراء الاختلال الذي أدى إلى أزمة أغسطس ١٩٧١، ولم تتحقق هذه التوقعات إلا لفترة قصيرة، حدث الانهيار الأول في نمط أسعار الصرف الذي تم إنشاؤه من خلال اتفاقية سميثسونيان، فرغم محاولات الدول الأوروبية لدعم الدولار وانخفاض قيمته بنسبة ١٠٪ إلا أن حركات المضاربة على العملات كانت أقوى مما جعل بعض الدول الأوروبية في حزيران ١٩٧٢ باتخاذ قرار بتعويم سعر الصرف لعملاتها، وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي أوقفت دعم سعر الصرف وسمحت لسعر الصرف لعملتها بالاستجابة لقوى السوق (خبازي، ٢٠١٩).

وبعد ذلك كان العالم يسير على قاعدة الدولار حيث احتفظت السلطات النقدية الأجنبية باحتياطاتها في شكل دولارات ولم يكن قابل للتحويل إلى ذهب، ولكن التضخم الأمريكي عمل على تآكل القوة الشرائية الحقيقية لاحتياطات العالم من الدولارات وظهرت الحاجة إلى إعادة تصويب أخرى لأسعار الصرف فحدث تخفيض آخر للدولار في فبراير ١٩٧٣ بنسبة ١١٪ وأعقب ذلك نشاط مكثف للمضاربة وانشاق العالم نحو أنظمة الصرف المعمومة المدارة (يونس، ١٩٨٦). لم يكن هناك أي تقدم نحو تطوير التدابير لإصلاح النظام، تم التوصل في النهاية إلى اتفاق في اجتماع في جامايكا عام ١٩٧٦ بشأن بعض التعديلات على مواد اتفاق صندوق النقد الدولي للمرة الثانية (صادق: ١٩٩٧، ٥٤).

التغييرات الرئيسية التي أدخلت على النظام النقدي الدولي شملت (زي، ١٩٨٧)

- استبدال تعريف حقوق السحب الخاصة بدلاً من تعريفها بالذهب كنظام للأصول الاحتياطية تم إلغاء ارتباطها بالذهب.

- من أجل تخفيف مشكلة نقص السيولة الدولية، أنشأ صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات الائتمانية الجديدة لزيادة توسيع الدعم المالي للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية.
- فرض الولايات الأمريكية المتحدة بعض الأحكام المتعلقة بالذهب كقيام صندوق النقد الدولي بالتخلي عن الذهب كأصل من أصول السيولة وبيعه في السوق الحرة من أجل تصدر الدولار المركز الأول كعملة قيادية وإنهاء دور الذهب.

وبهذا التعديل في اتفاقية جامايكا يكون الذهب قد خرج رسمياً من إطار نظام النقد الدولي (صادق، ١٩٩٧) واتجه النظام النقدي إلى نظام سعر الصرف المعموم، فكل الاتفاقيات ومحاولات الدول في وضع قوانين تحد من الفوضى التي عمت في النظام النقدي كانت نتيجه النهائية هو تعويم سعر الصرف (شقيقة وأخرين، ٢٠٠٢) وإنهاء دور الذهب تماماً وتصدير الدولار كعملة قيادية مهيمنة، ووفقاً لصندوق النقد الدولي فقد احصى -الأزمات بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٠- فمنذ انهيار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١ والنظام النقدي العالمي في حالة عدم استقرار كبير والأزمات تتالي فيه، فكانت هناك ١٤٥ أزمة مصرفية، ٢٠٨ الانهيارات النقدية و ٧٢ أزمة الديون السيادية فمجموع الأزمات ٤٢٥ هذه الأزمات ضربت أكثر من ثلاثة أرباع الدول أعضاء صندوق النقد الدولي، الأزمات المالية والاقتصادية أثرت على النظام النقدي الدولي بشكل أو بآخر، فقد أدت إلى إعادة التفكير في الهيكل العام الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي، فالنظام الحالي يحتاج إلى نظام موحد العملة تمثل وحدة تداول الرئيسية بين الدول، وتقوم بوظيفة تخزين القيمة وتوفير وحدة القياس، وتوفر طريقة لتنويع تراكم الأصول الاحتياطية، كما أنه أكثر ملاءمة للاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد (Lietar, 2017)، وسيتم في المبحث التالي عرض المقترحات النظرية التي قدمت كمقترحات لإصلاح النظام النقدي .

المطلب الثاني: المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم

مقترح البنكور Bancor (شهاب وأخرين، ٢٠٠٦)

جاء مقترح كينز كحل لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وطرحه في مؤتمر بريتون وودز Bretton-Woods وكان نص مقترحه كما يلي:

إنشاء بنك مركزي دولي يكون بمثابة اتحاد مقاصد للبنوك المركزية العالمية وسلطة نقدية أعلى وأقوى من سلطة الدول ويقوم هذا الاتحاد بإنشاء وحدة حسابية للضرورة للتبادل الدولي والمتلائمة مع حجم النشاط الاقتصادي العالمي وهذه العملة أطلق عليها اسم البنكور Bancor وهي بمثابة عملة حسابية وليست عملة ورقية محسوسة، ويقوم الاتحاد على تحديد حصة كل دولة من البنكور بحسب حجم تجارتها الخارجية ومقدار صادراتها من الذهب، ولتجنب الاختلال في التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بحث الدول الدائنة والمدينة على تسوية ميزان مدفوعاتها، وعدم مراكمة أرصدة من البنكور للدول الدائنة، والهدف من هذا المقترح هو تسهيل مهام سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض من الولايات الأمريكية المتحدة ذات القوة الاقتصادية والسياسة الكبرى بين الدول بسبب خروجها من الحرب العالمية دون أضرار تذكر وقد أخذ بمشروع هاري وايت الذي اقترح جعل الدولار عملة عالمية مقومة بالذهب .

حقوق السحب الخاصة SDR

حقوق حصصهم فيصة هي نوع جديد الدولي، أصول الاحتياطية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، بالإضافة إلى ما تمتلكه الدولة من احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى، وحقوق السحب الخاصة ليست نقود مادية بل وحدات نقدية حسابية تستمد قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي بأن تقبلها في أي وقت ومن أية دولة، ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء حسب نسبة حصصهم في صندوق النقد الدولي، وتكون نسبة حقوق السحب الخاصة للدول المانحة ما يقارب ثلاثة أضعاف حصتها في صندوق النقد الدولي (شهاب وأخرين، ٢٠٠٦).

ولا يجوز استبدال حقوق السحب الخاصة بالذهب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل استبدالها بدولار ثم استعمال الدولار في شراء الذهب، وقد ارتبطت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة فيما بعد بسلة عملات معيارية، واستخدم في سبيل ذلك المتوسط الترجيحي لقيم عملات ١٦ دولة رأسمالية متقدمة، وقد أعطيت أوزان لتلك العملات بما يتناسب وأهميتها في هيكل المدفوعات الدولية، وللصندوق الحق في تعديل سلة العملات كل خمس سنوات، وفي عام ١٩٨١ اقتصر- الصندوق في سلة العملات على عملات خمس دول فقط هي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني (Martins, 2017).

المرحلة الأولى

وهي مرحلة أسعار الصرف الثابتة فكانت وحدة الحقوق السحب تعادل ٨٨٨٦٧١,٠ من غرام الذهب وهو سعر تعادل الدولار نفسه بالنسبة للذهب فهي ارصدة تتمتع بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب

المرحلة الثانية

مرحلة سلة العملات وفي هذه المرحلة أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تحدد وفقاً لعدد من العملات الأساسية في المعاملات الدولية فقيمة وحدة حقوق السحب تحدد بقيمة ستة عشر عملة وفي وقت لاحق تم قصرها على خمس عملات، والآن أربع عملات منذ أن دمج المارك الألماني والفرنك الفرنسي في اليورو.

تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة لهذه العملات من خلال اسلوبيين (البلاوي، ٢٠٠٠)

- أولاً: من خلال تحديد نسبة أو وزن لكل عملة داخل حقوق السحب وبالتالي تتحدد قيمة كل منها في وحدة حقوق السحب بحسب سعرها في السوق، مثال على ذلك فلو تضمنت حقوق السحب ٤٠٪ من الدولار هذا يعني عدد معين من السنوات بحسب قيمة الدولار فهنا نجد أن وحدة حقوق السحب تتضمن نسبة ثابتة من الدولار وقيمة متغيرة من السنوات.
- ثانياً: من خلال تحديد كميات ثابتة من العملات الأجنبية في كل وحدة حقوق سحب خاصة، ومن ثم تتغير نسبتها في وحدة حقوق السحب الخاصة حسب اعتبارات السوق، فهنا نقول إن وحدة حقوق السحب تتضمن ٤٠ سنتاً دائماً وهو ما يعني أن تتغير نسبة أو وزن الدولار في حقوق السحب بحسب تغيرات أسعار الدولار، وهذه الطريقة الثانية هي التي تستخدم في تقويم وحدات حقوق السحب الخاصة فهي سلة وحدات العملات المختلفة، ومن ثم تختلف قيمتها ووزن القيم النسبي بحسب تغيرات أسعار العملات، وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالنسبة لأي من العملات بتقويم هذه العملات وتحويلها إلى العملة المقصودة.

كان تاريخ حقوق السحب الخاصة مخيب للآمال، ظهرت باعتبارها وحدة احتياطي دولي حقيقي تم تعديلها كما ذكر سابقاً على التوالي إلا أنه تضاعف دورها كأصل احتياطي للسيولة الدولية كي لا تحل محل الدولار كعملة دولية وتم التحكم في إصدارها من خلال متطلبات التصويت التي كانت جزءاً أساسياً من التسوية حول الوحدة الاحتياطية الجديدة (Bordo, 2011).

اقتراح محمد مهاتير (رئيس وزراء ماليزيا)

اقترح محمد مهاتير الدينار الإسلامي لتسوية الميزان التجاري كحل للأزمات الاقتصادية في عام ٢٠٠٣ (Cheong, 2018)، ويتم تطبيق الدينار الذهبي في ترتيبات المدفوعات الثنائية وترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف وليس الهدف من تطبيق الدينار أن يحل محل العملات المحلية، بل يطبق في نظام التسوية التجارة الدولية متعددة الأطراف والثنائية (ميرا، ٢٠١٧) وفيما يلي شرح للاقتراح:

ترتيبات الدفع الثنائية

وهي الترتيبات التجارية التي تتم بين دولتين -لنفترض أنهما ماليزيا والسعودية- وتفضي- إلى إتمام مبادلات تجارية تتم تسويتها كل ٣ أشهر بالدينار الذهبي على أساس سعر صرف الدينار وقت التصدير أو الاستيراد، تقوم البنوك المركزية بتسوية مدفوعات المصددين والمستوردين بالعملة المحلية حيث سيدفع للمصدرين الماليزيين بالرغبت الماليزي في تاريخ استحقاق الصادرات، على أساس سعر الرغبت مقابل الدينار الذهبي في وقت التصدير، بينما سيقوم المستوردون بدفع قيمة وارداتهم للمصرف المركزي الماليزي بالرغبت، وبالمثل سيعمل البنك المركزي السعودي تجاه الموردين والمصدرين السعوديين، وفي نهاية دورة الثلاثة أشهر سنجد أن الصادرات الكلية من ماليزيا للسعودية هي ٢ مليون دينار ذهبي، وصادرات السعودية الكلية إلى ماليزيا ١,٨ مليون دينار، وعليه فإن البنك المركزي السعودي سيدفع للبنك المركزي الماليزي ٠,٢ مليون دينار ذهبي، حيث ستكون المدفوعات الفعلية هي أن ينقل من حساب البنك المركزي السعودي لدى احتياطاته الذهبية لدى بنك إنجلترا ٠,٢ مليون أوقية من الذهب لصالح الحسابات الذهبية الخاصة بالبنك المركزي الماليزي (ميرا، ٢٠١٧).

إن آلية ترتيبات الدفع متعددة الأطراف شبيهة بترتيبات الدفع الثنائية، ولكنها تتيح مشاركة أوسع للعديد من الدول، ولشرح فعالية الترتيبات متعددة الأطراف، فلنفترض أن هناك ثلاث دول هي: ماليزيا والسعودية ومصر، تجمعها ترتيبات تجارية مشتركة، دعنا نفترض أن حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية ومصر ١٠,٧ ملايين دينار ذهبي (ماليزيا تصدر بقيمة ٣,٥ مليون وتستورد بقيمة ٣,٥ مليون فصافي المدفوعات لديها صفر، أما السعودية تصدر بقيمة ١,٨ مليون وتستورد بقيمة ١,٧ فصافي المدفوعات + ٠,١ مليون، ومصر تصدر بقيمة ٣,٤ مليون وتستورد بقيمة ٣,٥ فصافي مدفوعاتها - ٠,١ مليون)، تجري إجمالي تجارة بمقدار ١٠,٧ ملايين دينار ذهبي بين الدول الثلاث بصافي مدفوعات يبلغ ٠,١ مليون دينار ذهبي فقط المدفوعات المطلوبة فيما يخص مصر إلى السعودية ٠,١ مليون دينار ذهبي، وبناء على هذا يرسل الدين القائم في نهاية كل ثلاثة أشهر إلى الأشهر التالية ويتم التسوية في نهاية العام وفائدة هذا الترحيل إن وضع صافي الواردات لدولة ما خلال شهور معينة قد يعوضه وضع صافي الصادرات في الأشهر التالية، حتى ينخفض تدفق المدفوعات بعد ذلك إلى أدنى حد للعام كله (ميرا، ٢٠١٧).

العودة لنظام قاعدة الذهب

لعب الذهب دور مركزي في الأنظمة النقدية فكان جزء مهم في أي نظام قائم كأداة للتبادل ووحدة حسابية مستقرة، ظل الذهب يترجع على عرش الأنظمة النقدية إلى حين مؤتمر بریتون وودز Bretton-Woods عام ١٩٤٤، الذي كان بداية لتقليص الدور الرسمي للذهب عند ربطه بالدولار وجعل الدولار العملة القيادية، ومع انهيار بریتون وودز Bretton-Woods وسيادة نظام التعويم وإنهاء دور الذهب كنقد عالمي، إلا أنه بقي يحتفظ بميزاته ومن أهمها أنه وسيلة للتحوط من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، فيتم استخدامه من قبل المستثمرين كأداة للاحتفاظ بالثروة وتخزينها، كما تعتبره البنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من احتياطات صرفها، فهو يساعد على تنويع الاحتياطات وتخزين الثروة، سيظل الذهب أحد الأصول الرئيسية للحماية من مخاطر النقود الورقية الإلزامية (Investor, 2013).

فالعودة إلى معيار الذهب كان سببه الأول الاستقرار في قيمته وقدرته على احتواء التضخم (Yaacob, 2014) أن اعتماد الذهب سيكون مفيداً للتجارة لأنه سيخفض سعر الصرف (Mitchener, 2009)، وتقلبات وتكاليف المعاملات فالذهب في النظام النقدي الدولي إذا استخدم كعملة يجب أن يلبي العديد من المتطلبات، أولاً أن يكون قيمته ثابتة نسبياً فهو مقبول كأصل للتداول ويتمتع بصفة الندرة النسبية وغير قابل للتلف بسهولة ولا توجد دولة معينة مسؤولة عن إنتاجه فيعود تواجده في البلدان لعوامل طبيعة، وبالتالي فخصائصه تمكنه من العمل كوسيلة للتبادل، ومخزن قيمة وتحوط ضد تضخم العملات الورقية، فدوره التاريخي طويل الأمد في النقد الدولي جعل له حصة الأسد في اختياره كأصل مالي لعدد من البنوك المركزية في أوقات الاضطراب النقدي كالتضخم وأسعار الصرف متقلبة للعملات العالمية (Astrow, 2012).

رغم التردد في العودة إلى نظام الذهب بسبب الندرة النسبية ولا يغطي متطلبات النشاط الاقتصادي، إلا أنه الأجدد على الحفاظ على استقرار النقود، وهذه الحجة لا تقف عائق.

أما تطبيق نظام الذهب ففي الأنظمة النقدية على مدى عدة قرون كان النظام الذهبي هو النظام المترجع على العرش النظام النقدي، وكان هناك إدارة اقتصادية جيدة استطاعت إدارة النظام الذهبي بدون أي اضطرابات أو خوف من ندرته، فعندما تقرر أي دولة العودة لنظام الذهب لا بد من تحديد القاعد الذهبية التي تحافظ على استقرار أكبر لقيمة النقود، فنظام الذهب يعمل على ربط قيمة النقود الورقية بقيمة الذهب، ويتم ذلك من أجل ضبط المعروض النقدي للنقود الورقية بحيث تحتفظ النقود بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب ولا بد من شمول النظام على بند قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب عند الطلب (Lweis, 2007).

وهناك اقتراح أن يشتمل النظام الذهبي الجديد على شرط قابلية التحويل من خلال أن تحتفظ الحكومة باحتياطي من الذهب لتلبية ما هو ممكن من عمليات التحويل وبأن يتضمن نطاق التحويل هامشاً بمقدار ٢٪ بالإضافة إلى ضبط عرض النقود الورقية بأن تحتفظ بقيمة ثابتة اتجاه الذهب وافترض تحديد سعر التعادل ب ٣٥٠ دولار لأونصة الذهب، وفي حالة اختلال سعر التكافؤ المحدد من قبل الحكومة تتدخل الحكومة لإعادة سعر التكافؤ كما كان من خلال عملية شراء سندات أو بيع السندات للأفراد فعند ارتفاع قيمة النقود تقوم الحكومة بشراء السندات وتوسع المعروض النقدي، وإذا انخفض سعر التعادل تقوم الحكومة ببيع سندات وتقلص المعروض النقدي وكمثال على ذلك لو حدد سعر التعادل ب ٣٥٠ دولار لأونصة الذهب مع هامش تحويل قدره ٢٪ فعلى ذلك في حالة ارتفاع قيمة النقود فإن الحكومة ستقوم بشراء

السندات بسعر ٣٤٣ دولار للأونصة لتوسع المعروض النقدي وفي حالة انخفاض قيمة النقود تقوم الحكومة ببيع السندات ب ٣٥٧ دولار للأونصة لتقلص المعروض النقدي (Lweis, 2007).

طريق الحرير الجديد

أعلن الرئيس الصيني في عام ٢٠١٣ عن خطة ذات جانبين: الطريق الاقتصادي البري والبحري وأشار إلى الأثنين بشكل جماعي أولاً باسم مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد ويطلق عليه اسم طرق الحرير الجديد، وهدف هذا الاقتراح الاتصال البري من الصين إلى أوروبا الغربية من خلال بناء الطرق السريعة والسكك الحديدية (Islam, 2018)، ولتعزيز هذه الخطة والسير على أسسها قامت الصين بشراء ٤٥٤ طن من الذهب لزيادة احتياطياتها الذهبية في حين قامت روسيا بشراء ٤٤٥ طن، كما عمدت كثير من الدول لإتباع نفس الأسلوب مثل الهند والسعودية والمكسيك وتركيا بإضافة أكثر من ٥٠ طن لاحتياطياتهم (World Gold Council, 2013).

يهدف طريق الحرير إلى تحقيق اتصال اقتصادي أكبر يربط بين شرق آسيا بأوروبا الغربية، وفقاً لهذه الرؤية قامت الصين بإجراءات بشأن البناء المشترك لطريق الحرير لتعزيزه الربط الإقليمي وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وخطوط أنابيب الطاقة والطرق السريعة والمعايير الحدودية المبسطة لأن مثل هذه الشبكة ستوسع الاستخدام الدولي للعملة الصينية الرنمينبي (Renminbi) (Blanchard, 2018)، فالهدف الأساسي من الوحدة الاقتصادية التي يشكلها طريق الحرير هو إنهاء سيطرة الدولار على النظام النقدي لأنه سبب الكثير من الاختلالات والاضطرابات في النظام النقدي وقاد العالم إلى أزمات كان الخلاص منها شبه مستحيل فطريق الحرير أن اكتمل أنشاؤه فإنه سيلغى الدولار كقوة عالمية.

النقود السلعية الدولية

من خلال بحث لير Lietaer الذي يحمل عنوان "احتمالية وجود عملة عالمية متوافقة مع أحكام الشريعة لتحقيق استقرار النظام النقدي (Lietaer, 2017)، الذي قدمه كحل لأزمات واضطرابات النظام النقدي الدولي، وسوف نعرض فيما يلي اقتراحه.

- مفهوم النقود السلعية الدولية: عملة رقمية إلكترونية مدعومة بسلة من السلع الأكثر شيوعاً في التجارة الدولية مثل البن والذهب والنفط والكاكاو والنحاس والفضة والقمح وغيرها من السلع ذات القبول الدولي.
- سمات النقود السلعية الدولية:
- عملة دولية مستقرة تستخدم للدفع والتعاقد الدولي.
- عملة تكملية للعملة الوطنية وليست بديلة عنها، بل تعمل بالتوازي مع العملة الوطنية، ولهذا لا تحتاج إلى عقود جديدة للعمل بها، فكل ما هو قائم اليوم من معاملات يمكن أن يستمر.
- مدعومة بمخزون مادي مما يجعلها آلية آمنة وقوية ومستقرة لأغراض التعاقد.
- مقاومة للتضخم من خلال اختيار المكونات المناسبة لوضعها في سلة السلع الدولية.
- متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فهي تستقصي الربا من معاملاتهما.

آلية إنشاء النقود السلعية الدولية

- أولاً: تبدأ العملية ببيع المخزون الفائض من السلع وتكون هناك لجنة مسؤولة عن بيع مخزونات السلع الفائضة إلى تحالف العملة التجارية المرجعية Trade reference currency ومختصرها (TRC).
- ثانياً: يتم تقييم السلع من خلال اللجان المسؤولة عن إدارة سلة السلع الدولية ويتم تقييمها حسب سعر السوق عن طريق تحديد أسعار السلع الأساسية وقت بيع كل من المخزون ومجموع كل من السلع في سلة TRC.
- كيفية تداول هذه العملة بين الشركات أو الدول: شرحها لير بإعطاء أمثلة على شركات بكيفية تداولها:
- المستخدم الأول يحق لمنتج النفط أن يدفع لأحد مورديه على سبيل المثال شركة هندسية ألمانية تقوم بإنشاء مشروع معين، يمكن أن تدفع جزئياً أو كلياً في اللجان المسؤولة عن TRC لهذا المشروع.

- مستخدم آخر تقرر الشركة الهندسية الألمانية بدورها شراء الفولاذ المتخصص من مصنع الصلب الكوري، وتقرر أن تدفع جزئياً أو كلياً في اللجان المسؤولة عن TRC، ومصنع الصلب الكوري بدوره يستخدم لجان النقل التركية لدفع شركة التعدين في أستراليا، الخ.
- لا يحدد تاريخ لانتهاء التعامل بعملة TRC طالما هي في حيز التداول.
- تنتهي عملية تداول (ووجود) وحدة معينة من سلة سلع TRC عندما يقرر أحد المستخدمين أن يسدد جزء من (أو جميع حساباته) من النقود التقليدية على سبيل المثال لدفع ضرائبه أو كشوف المرتبات، ويطلب من العملة الوطنية القيام بهذه المهام، قد يتم إجراء عملية التحويل مباشرة بين تحالف TRC وأسواق السلع التقليدية أو عن طريق بنك وسيط، مثل أي معاملة صرف أجنبي ومن ثم يتم فرض رسوم معاملة بنسبة ٢٪ من قيمة السلع التي يتم تحويلها إلى نقود تقليدية، تم فرض رسوم المعاملة هذه كحافز للحفاظ على اللجان المسؤولة عن سلة TRC.

غرامة التأخير

النقود السلعية الدولية هي نقود أو عملة تتضمن غرامة، مما يعني أنها تتكبد تكلفة مع مرور الوقت لصاحبها، وتعتبر هذه رسوم تأخير مماثلة لرسوم وقوف السيارات في مكان ممنوع أو مخالفتها لقواعد السير فلا بد من دفع غرامة لمخالفة قواعد السير، وتقدر تكلفة الاحتفاظ بالعملة من لجنة المسؤولة عن إدارة العملة بنسبة ٣,٥٪ إلى ٤٪ سنوياً وتتوافق مع التكاليف المتكبدة لتخزين السلع المادية المدرجة في سلة (TRC) وهذه الغرامة الهدف منها أن لا يتم اكتناز السلع وتبقى في محيط التداول، فهي مصممة لتكون وحدة الحساب ومتوسط للتبادل وليس كمخزن للقيمة.

ومن اهم الفوائد الاقتصادية العامة لعملة TRC:

دورات الأعمال

تقوم TRC اوتوماتيكياً بمواجهة دورات الأعمال بحيث تقوم بتحسين الاستقرار الإجمالي والتوقعات للنظام الاقتصادي عندما تكون دورات الأعمال في تقلبات، فإذا كان هناك فائض فعندها يكون حالة من الكساد أو ركود، وهذا الفائض من المخزون يمكن بيعه كمخزونات زائدة من السلع التي تشكل مكونات سلة TRC إلى اللجنة المسؤولة عن تخزين السلع وبيعها في TRC، وستدفع الشركات ثمن هذه السلع التي تم تخزينها في الأماكن المخصصة لها، وبسبب الغرامة التي سوف تتراكم على الشركات جراء الاحتفاظ بالسلع المخزنة فإن الشركات سترغب أن تبيع السلع لمستورديها لتجنب رسوم التأخير، وبالتالي فإن انتشار هذه العملة سوف ينعش الاقتصاد وعلى العكس من ذلك عندما تكون دورة الأعمال في فترة الازدهار يرتفع الطلب على السلع والخدمات ويزداد حاجة الموردين والشركات إلى المخزون، ويتم ذلك مقابل رسم معاملات بنسبة ٢٪، وسيتم إخراج المخزونات المطلوبة من التخزين وتسليمها إلى أسواق السلع المعنية للحصول على العملة التقليدية المطلوبة ومن شأن ذلك أن يقلل من حجم السلع المتداولة عندما ملة التقليدية المطلوبة، ومن شأن ذلك أي تكون دورة الأعمال في مرحلة الازدهار لمواجهة مرحلة الطفرة التضخمي.

للشركات متعددة الجنسيات:

١. تجعل لها قدرة كبيرة على تسييل (الحصول على السيولة) بعض الأصول مثل أغلب المواد الأولية تجعل من الممكن تحويل المخزون من أصول غير سائلة محددة، مثل المواد الخام الرئيسية إلى المواد السائلة، وهذه ميزة هامة بالنظر إلى أن المخزونات بخلاف ذلك عنصر تكلفة بالنسبة للشركات.
٢. توفر للشركات معياراً دولياً قوياً للقيمة، من حيث القيمة الحقيقية للعقود الدولية، ومن شأن ذلك أيضاً أن يقلل من الحاجة إلى تدابير مكلفة للتحوط من العملة.
٣. بالنسبة للبلدان المنتجة للسلع الأساسية:
٤. البلدان المنتجة للمواد الأولية التي تعد سلعتها جزءاً من سلة TRC (مثل البترول الفضة.. الخ) يستعطون إيجاد أنفسهم في موقع مماثل لإنتاج الذهب أي محل قوة اقتصادية وسياسية.

للمرة الأولى في العالم المعاصر نجد أن البلدان وقطاع الأعمال والأفراد يفضلون استعمال العملات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لتضمنها معايير للمحافظة على قيمة العملة الشرائية، ولذلك فهم يستعملون استعمال TRC كخيار للعملة الصعبة قابلة للصرف، وهي العملة قابلة للتحويل دولياً أيضاً ضمن الإطار المؤسسي القائم.

مقترح لآلية عمل سلة السلع الدولية

تري الباحثة أنه بالرغم من الفوائد التي ذكرها لير عن عملة TRC إلا أنها يصعب تطبيقها على أرض الواقع من حيث تكاليف التخزين المكلفة وحساب غرامات التأخير التي قد يصعب تطبيقها وغيرها من التفاصيل التي شرحها في دراسته وتقترب الباحثة أن تأخذ تطبيق معين تشكل فيه وحدة حسابية تعريفية لسلة أوزان مرجحة لعدد من السلع دون وجود السلع في المخازن وتبادلها بشكل فعلي.

ولنفترض أن أسم الوحدة الحسابية التعريفية (IBC) وهي مختصر لسلة السلع الدولية International (commodity basket)، لا بد أن تكون مسعره بالذهب ليعترف فيه دولياً فتقييم عملة IBC بالذهب بعيداً عن تقييمها بعملة أي دولة وسيطرة أي دولة على الأخرى.

ولا بد من تحديد سلة السلع وماهي محتوياته من السلع الدولية المهمة فلا توضع في سلة السلع إلا السلع المهمة على المستوى الدولي وذات القبول العالمي كالنفط والقمح والبن وغيرها من السلع الدولية التي لا بد من حصرها في سلة واحدة، فإذا كانت وحدة IBC تساوي ما مقداره خمس أونصات من الذهب (على سبيل المثال فقط) وكل أونصة تحتوي على ما يقارب 31 غرام من الذهب، وبذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب وهذا لأغراض نقدية دولية، وعند دخول المخطط حيز التنفيذ والتطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعملتين فقط هما (IBC والذهب) ويمكن للدول الحصول على IBC عن طريق بيع الذهب للجنة المسؤولة عن IBC. ولا بد من حصر السلع الدولية بسلة معينة سواء كانوا عشرين سلعة أو أقل أو أكثر من ذلك لا بد من حصر. ومن ثم تعين وتحديد كم تساوي IBC من السلع الدولية ولنفترض أنها تساوي طن من البترول إذا كنا نريد تقييمها بسلعة واحدة أما إذا أردنا تقييمها بأكثر من سلعة فتكون تساوي ما قيمته ربع طن من الأرز وثلاث طن من البن وعشر طن من البترول على سبيل المثال لا الحصر.

ويجب هنا الرجوع إلى سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة IBC فتقوم الدول بالتجارة الدولية من خلال الاحتفاظ باحتياطات ذهبية لتستطيع مزاولة التجارة الدولية من خلال استبدال عملتها بالذهب، وأن كانت لا تملك احتياطات ذهبية تقوم باستبدال عملتها المحلية من لجنة IBC كم تساوي من الذهب ثم شراء الذهب من اللجنة وهذا يكون حسب سعر عملتها مقابل الذهب ومن ثم تحصل على الذهب فتقوم بالمعاملات التجارية الدولية.

فبعد أن تحصل الدول على الذهب أو من خلال احتياطاتها السابقة تقوم بمبادلة بعملة ICB لتتمكن من التجارة، فالمطلوب هو تعريف النقود بالسلعية بجعلها نقد سلمي باعتبار السلع وحدة نقدية أو رقم قياسي مكون من السلع الدولية بأوزانها المعتمدة من خلال حساب سعر كل سلعة في السوق كان تكون مثلاً ربع طن الأرز وثلاث ما قيمته طن من القمح وعشر ما قيمته طن من البترول وهكذا بحيث تكون نقد سلمي.

وكل فترة ولنفترض أنها خمس سنوات نخرج من السلة السلع غير المهمة وندخل إليها السلع المهمة دولياً وبهذه الطريقة نحافظ على سلة السلع الدولية ويشترط أن تكون السلع من السلع المهمة دولياً وعلى صعيد جميع الدول ولا تستثنى الدول النامية ويجب مشاركة جميع الدول في السلع بمعنى أن تكون الدول جميعها تمتلك السلع الدولية حتى لو بنسب ضئيلة وذلك تجنباً لسيطرة دولة على أخرى فالهدف هو التخلص من سيطرة دولة على باقي الدول.

وربما هذا الاقتراح يكون شبيهه باقتراح الاقتصادي كينز (عملة البانكور)، ويكون لسلة السلع الدولية لجنة كما ذكر ليتر Lietaer مسؤولة عن تقييم السلع بوحدة محاسبية كما ذكر بأوزان من السلع وتتم المبادلة وعلى سبيل المثال تقدر قيمة مليون جنيه إسترليني بعشرين أونصة ذهب أي ما أربع وحدات من IBC ومن ثم تقدر كل وحدة من IBC كم تساوي من السلع الدولية التي تحتاجها بريطانيا وتمر بعملية المبادلة الدولية على هذا الأساس، فالهدف منها تجاوز أزمت الدولار وتجاوز صعوبات المقايضة أيضاً.

جدول (١): جدول مقترحات إصلاح النظام النقدي العالمي ومصادرها

الرقم	عنوان المقترح	أسم المقترح	ريخ الاقتراح	مكان نشر الاقتراح والناشر
اولاً	البانكور	جون مينارد كينز (john maynard Keynes)	١٩٤٤	ورد في دراسات سابقة في الدراسة بعنوان "The special drawing right: a formal critic to the dollar", Aline Regina Alves Martins "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية" مجدي شهاب وناشد سوزي
ثانياً	حقوق السحب الخاصة	صندوق النقد الدولي (international monetary fund)	١٩٦٩	ورد في دراسة سابقة في الدراسة بعنوان "حقوق السحب الخاصة: مفهوماً، واقعها، ومستقبلها", ياسر الحويش
ثالثاً	الدينار الذهبي الإسلامي	محمد مهاتير (Mohammad Mahathir)	٢٠٠٣	ورد في دراسة سابقة في الدراسة بعنوان "سقة الدول العودة إلى الذهب" أحمد كامل ميرا
رابعاً	نظام قاعدة الذهب الجديدة	ناثان لويس (nathn lewis) (Lewis, 2007)	٢٠٠٧	ورد في دراسة سابقة في الدراسة بعنوان "gold the once and future Money", nathn lewis
خامساً	طريق الحرير الجديد	شي جين بينغ (shay jinn byngh)	٢٠١٣	ورد في دراسة سابقة في الدراسة بعنوان "Silk Road to Belt Road Reinventing the Past and Shaping the Future", mohammad Nazrul islam
سادساً	النقد السلعية الدولية	برنارد ليتير (Bernard Lietaer)	٢٠١٧	ورد في دراسة سابقة في الدراسة بعنوان "A Possibly Shariah Compatible Global Currency to Stabilize the Monetary System", Bernard Lietaer

*الجدول من إعداد الباحثة وجاء ترتيب الاقتراحات حسب ما ورد ترتيبها في الدراسة

المبحث الثاني: تقييم مقترحات إصلاح النظام النقدي من منظور الاقتصاد الإسلامي:

المطلب الأول: تقييم مقترح البانكور، مقترح حقوق السحب الخاصة، مقترح محمد مهاتير.

النظام النقدي الحالي وما يمر به من أزمات هو مبرر كافٍ للحاجة إلى عملة عالمية والأحكام الإسلامية هدفها تحسين للنظام النقدي الاقتصادي وخلق عملة جديدة لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي، فهدفها نظام اقتصادي مستقر يتجنب الاضطرابات، السؤال الحقيقي هو: هل لدينا وسيلة لتحقيق هذه الأهداف؟ هل هناك انضباط بالأحكام الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة)؟ وجميعنا يعرف أن النظام النقدي العالمي يقوم على الفائدة أي الربا المحرم في الشريعة الإسلامية.

مقترح البانكور

البانكور عبارة عن وحدة حسابية لتقييم أسعار وحدات الإنتاج وغيرها من السلع، والهدف منها هو عدم سيطرة عملة واحدة على النظام الاقتصادي العالم وضبط الاستقرار في النظام النقدي الدولي وعدم ترك مسؤولية الإصدار للأفراد أو للبنوك التجارية بل المسؤول عن إصدارها والتحكم بتداولها هي الدول فهذا من شروط الإصدار النقدي في الإسلام أن يكون ولي الأمر أي دولة هو المسؤول والمشرف على إصدار النقود لأنها من مهام ولي الأمر التي يجب أن تنحصر في شخصه أو من ينوب عنه كالبنك المركزي لكن لا تفوض البنوك التجارية بإصدار النقود.

مقترح حقوق السحب الخاصة

بما أنها مجموعة من العملات التي يتم تقييمها كوحدة حسابية لتعامل بها والمسؤول عن إصدارها الدول وليس الأفراد أو البنوك التجارية فأنها لا تخالف الأحكام الشرعية في عملية الإصدار والتداول ما دام الإصدار تحت إشراف ومسؤولية الدول وبعبء عن الربا فلا ضير في استخدامها كوحدة نقد حسابية.

ذكرنا سابقاً بأن محمد مهاتير اقترح الدينار الإسلامي لتسوية الميزان التجاري كحل للأزمات الاقتصادية وأن يتم تطبيق الدينار الذهبي في ترتيبات المدفوعات الثنائية وترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف وليس الهدف من تطبيق الدينار الإسلامي أن يحل محل العملات المحلية، بل يطبق في نظام التسوية التجارية الدولية متعددة الأطراف، جاء هذا المقترح لتطبيق الدينار الإسلامي في المعاملات من أجل تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي ومن المعروف أن الدينار الإسلامي كان من أوائل العملات التي قام بإصدارها المسلمون كوحدة تبادل وحساب لمعاملاتهم، فما دعى إليه محمد مهاتير لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بل هو من المقترحات التي لو طبقت لحققت استقرار في النظام النقدي الدولي.

مقترح العودة لقاعدة الذهب

نظام قاعدة الذهب عبارة عن القاعدة النقدية التي يرتبط بمقتضاها قيمة النقود بقيمة معدن واحد يتخذه المجتمع مقياساً للقيم، ويتعرف له المشرع بقوة إبراء غير محددة بالوفاء بالالتزامات، ويجب أن يقوم المشرع بتحديد وزن معين من المعدن المتخذ ويكفل التكافؤ بين المعدن والنقود المرتبطة به، وذلك من خلال احتواء وحدة النقد المتداولة على وزن المعدن المساوي لها في القيمة أو بضمان الدولة بصرف هذه الوحدة بالمعدن النقدي (شلي، ١٩٨٢). فعند قياس قدرة الذهب على أن يكون مقياساً ثابت للقيم ومستقر نوعاً ما، فإذا نظرنا لنظام قاعدة الذهب نرى أنه كان وسيلة للتبادل مقبولة، وكان مقياس عادل للقيم بما يملك من صفات وخصائص جعلته يمكنه مدة طويلة في التداول وهذه الدعوات إلى العودة إلى النظام الذهبي هي أحد الأدلة على كفاءة نظام الذهب، وكان للذهب السيطرة الكبيرة على التعامل منذ اكتشافه إلى حين التخلي عنه فصفاته ميزته عن باقي المعادن فتفوق في أن يكون مقياس عادل للقيم، بمعنى أنه كان منضبط لا يزيد ولا ينقص فمن العبث أن نقيس قيم الأشياء بوحدات نقد متغيرة (السبهاني، ١٩٩٨) أما وظيفة أنها وسيلة للتبادل فبما أنها مقياس للقيم مقبول لدى الأفراد فإنها وسيلة للتبادل فعالة فلا قلق من أنها غير مقبولة لدى الأفراد. يؤدي هذا النظام عمله بما يحقق التوازن في ميزان مدفوعات الدول ويحافظ على استقرار سعر الصرف بين الدول دون الحاجة إلى تدخل الحكومات التي يقتصر دورها على تطبيق القانون، كما أنه يحظى بالقبول العام فالذهب عملة نفسية تحظى بثقة المتعاملين بها فهو يتمتع بقيمة ذاتية فان فقدت قيمتها الاسمية فانه يحتفظ بقيمته الذاتية كسلعة (السبهاني، ١٩٩٨).

مقترح طريق الحرير

ذكرنا سابقاً أن الهدف من هذا المقترح تحقيق وحدة اقتصادي تربط بين شرق آسيا وأوروبا الغربية، والهدف الأساسي من هذه الوحدة الاقتصادية إنهاء سيطرة الدولار على النظام النقدي لأنه سبب الكثير من الاختلالات والاضطرابات في النظام النقدي وقاد العالم إلى أزمات، وما دام الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن الاستقرار النقدي من الأهداف التي يسعى لها الإسلام لتحقيقها بأحكامه المختلفة كتولي ولي الأمر إصدار النقود أو من ينوب عنه كجهة رسمية مخولة من الدولة وتجنب التضخم الذي سبب الكثير من المشاكل في النظام النقدي الدولي.

مقترح النقود السلعية الدولية

جاء لـ Lietaer باقتراح عملة مرجعية للتجارة الدولية باعتبار أن العملات التقليدية هي السبب الرئيسية والهيكلية لعدم وجود الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي، يطالب لـ Lietaer تنوع أنواع العملة المتداولة وأنواع الوكلاء الذين يصدرونها بالرغم من أن هناك عملات دولية كالدولار واليورو والفرنك والجنبيه الإسترليني، وعند مقارنة كفاءة النقود التي اقترحها لـ Lietaer فإنها قادرة وممكنة من إداء وظائف النقود كأداة للتبادل ووحدة حساب تعزز وظيفتها كأداة تبادل إلا أنه أشار أنها لا تكون مخزن للقيم لأنه أراد عملة دائمة التواجد في محيط التداول وإخراجها من حيز الاكتناز بشكل دائم ولا يتم الاحتفاظ بها إلا لفترات بسيطة، وبالتالي تكون اكتسبت وظيفتين أساسيتين وبالمقابل فقدت وظيفتين، وهما مخزن القيم وأداة للمدفوعات الآجلة فإن لم تكن مخزن للقيم فلن تكون أداة للمدفوعات الآجلة، ومن هنا يجب أن تحصد عملته ثقة المجتمعات الدولية لأن الثقة بالنقود هي أساس تواجدها كنقد متعارف عليه بين المجتمعات، وبالتالي فإن النقود السلعية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهي تستبعد الربا من معاملاتها كما أنها تعمل على إخراج النقود السلعية من حيز الاكتناز من خلال عدم إمكانية تخزين السلع لفترة طويلة.

٦. النتائج

من خصائص النقود خاصية الندرة التي تعتبر أهم خاصية فهي عائدة على العوامل المؤثرة على إنتاج السلع، وبالمقابل العالم اليوم يعاني من خلق النقود بلا مبرر الذي سبب أزمات تضخم ويصعب التخلص منها حتى بالسياسات النقدية بعد أن أوكلت مهام إصدار النقود إلى البنوك التجارية التي قدمت مصالحها على مصلحة المجتمع.

يجب التخلص من أن تكون هناك عملة قيادية تتحكم بدول العالم كما يفعل الدولار الذي يحتل مكانة عالمية كمكانة الذهب في النظام النقدي السابق، وهذا سمح للولايات المتحدة الأمريكية بطباعة أي كمية من الدولارات الذي تريده فطبعت تريليونات من الدولارات لتمويل حربيها على العراق وغيرها من النفقات الباهظة التي لا مبرر لها سوى أن الدولار هو العملة الاحتياطية لبقية دول العالم وطباعة المفرطة للدولار كان لها تأثير ثانوي على الولايات الأمريكية المتحدة، وهذا هيئ لها القدرة على شراء الموارد الحقيقية من الدول مقابل طباعة الدولارات (Zaman, 2016).

- أي من المقترحات المذكورة في الدراسة يمكن أن تكون أفضل من الوضع القائم الذي يخلله الكثير من الاضطرابات والأزمات
- كل المقترحات البديلة يمكن أن تكون مقبولة إسلامياً.
- المقترحات البديلة كلها بحاجة إلى إرادة سياسية تتبناها؛ فالنظام النقدي بالنتيجة هو توافقات واتفاقات دولية وما لم تتوفر الإرادة السياسية الجادة لن يتحقق شيء على أرض الواقع.
- أصبحت النقود في النظام النقدي غاية وليست وسيلة كأداة للمبادلة ووحدة حساب وهذا أدى إلى اضطراب النظام النقدي المحلي والدولي وسيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية أدى إلى كثير من الأزمات العالمية التي كان من الصعب السيطرة عليها فكان لا بد من وجود مقترحات بديلة تحل مكان الدولار كوحدة حساب عالمية
- أن النظام الوحيد الذي تمت تجربته ونجح في إيجاد نظام نقدي مستقر هو نظام الذهب وتربع على عرش الأنظمة النقدية لعدة قرون أما مقترح البنكور لم يجد فرصة لتطبيقه ومقترح حقوق السحب الخاصة قد همش دوره ولم يعط أي فرصة لإثبات الجدوى الاقتصادية من استخدامه بسبب تربع الدولار على عرش النظام الاقتصادي كعملة عالمية قيادية وما تبقى من المقترحات من مقترح النظام النقدي المغلق ومقترح النقود السلعية ما زالت مقترحات نظرية ينادي أصحابها بتطبيقها.
- احتمالية تطبيق اقتراح النقود السلعية الدولية لكن بشكل مختلف عن الذي طرحه مقترح الفكرة وذلك من خلال اعتبارها وحدة حسابية تعدادية.

٧. التوصيات

- ١- جميع المقترحات المذكورة في الدراسة تسعى لإيجاد نظام نقدي دولي خالي من الاضطرابات وما على الدول إلا اختيار المقترح الأفضل الذي يمكن تطبيقه بكل سهولة ويسر ولا يؤدي تطبيقه إلى أي اضطراب
- ٢- كل المقترحات البديلة يمكن أن تكون مقبولة إسلامياً طالما إنها تستبعد كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية
- ٣- وجود إرادة سياسية تتبنى إحدى المقترحات ليتم تطبيقه على أرض الواقع؛ فالنظام النقدي بالنتيجة هو توافقات واتفاقات دولية وما لم تتوفر الإرادة السياسية الجادة لن يتحقق شيء على أرض الواقع.
- ٤- اتخاذ النقود في النظام النقدي وسيلة كأداة للمبادلة ووحدة حساب وليس غاية وذلك لتجنب النظام النقدي الاضطراب والأزمات
- ٥- التخلص من سيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية الذي أدى إلى كثير من الأزمات العالمية التي كان من الصعب السيطرة عليها فكان لا بد من وجود مقترحات بديلة تحل مكان الدولار كوحدة حساب عالمية.
- ٦- الأخذ بألية العمل المقترحة للنقود السلعية الدولية من أجل تسهيل عملها على أرض الواقع

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

- أليبر، روبرت. (١٩٩٠). *لعبة النقود* (ترجمة عماد أبو طالب). مكتبة مدبولي.
- الببلاوي، حازم. (٢٠٠٠). *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*. عالم المعرفة.
- الحسيني، عرفان تقي. (١٩٩٩). *التمويل الدولي* (الطبعة الأولى). دار مجدلاوي.
- الحويش، ياسر. (٢٠١٤). حقوق السحب الخاصة: مفهومها، واقعها، ومستقبلها. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ٣٠ (٢)، ٣٥٩-٣٥٩.
- حيدر، هاشم. (١٩٧١). *أزمة الدولار*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- خبازي، فاطمة الزهراء. (٢٠١٩). *النظام النقدي الدولي* (الطبعة الأولى). دار اليازوري.
- خلف، فليح. (٢٠٠٤). *التمويل الدولي* (الطبعة الأولى). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- زكي، رمزي. (١٩٨٧). *التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث* (ترجمة عماد أبو طالب). عالم المعرفة.
- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد. (١٩٩٨). *النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، ١٠ (١)، ٣٨٣-٣٨٣.
- الشركسي، محمود. (١٩٩٠). *جذور الأزمة النقدية العالمية*. اتحاد المصارف العربية.
- شقيرة، موسى، الزرقان، صالح طاهر، الحنيطي، محمد عبد الرزاق، سعادة، عبد الله يوسف. (٢٠١٢). *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- شلي، إسماعيل. (١٩٨٢). *مقدمة في النقود والبنوك*. القاهرة: دار النشر غير محددة.
- شهاب، مجدي، ناشد، سوزي. (٢٠٠٦). *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية* (الطبعة الأولى). منشورات الحقوق الحلبي الحقوقية.
- عبد الباقي، هاشم حنظل. (٢٠١٧). *النقود والنظام النقدي التقليدي وإمكانية الإصلاح النقدي*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، ٣٠ (٣)، ٢٢٣-٢٤٧.
- عبد، محمد رثيف. (١٩٩٧). *الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية*. دار الثقافة العربية.
- عزايز، جلال، العليجة، حاجي. (٢٠١٧). آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠١٦. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، ١٧ (٢)، ٢٨٥-٢٩٦.
- العيساوي، عبد الكريم جابر. (٢٠١٥). *التمويل الدولي: مدخل حديث*. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عيسى، سيد. (١٩٨٤). *النظام النقدي الدولي المعاصر* (الطبعة الثانية). دار النشر غير محددة.
- البحام، محمود عزت، كافي، مصطفى يوسف، الضلاعين، نضال فلاح، الضلاعين، علي فلاح، الحمائدة، خولة ضامن، البكور، علاء مسلم. (٢٠١٧). *المالية الدولية* (الطبعة الأولى). دار الإحصاء العلمي.
- ميرا، أحمد كاميل. (٢٠١٧). *سرقة الدول: العودة إلى الذهب* (الطبعة الأولى). دار نماء للبحوث والدراسات.
- يسرى، عبد الرحمن. (٢٠١٧). دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل إسلامي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، ٣٠ (٣).
- يونس، محمود. (١٩٨٦). *النظام النقدي الدولي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة*. الدار الجامعية.

References

Astrow, A. (2012). *International monetary system*. The Royal Institute of International Affairs.

- Blanchard, Jean-Marc F. (2018). China's Maritime Silk Road Initiative (MSRI) and Southeast Asia: A Chinese 'pond' not 'lake' in the works. *Journal of Contemporary China*, 27(111), 329–343. <https://doi.org/10.1080/10670564.2018.1410960>
- Bordo, Michael D., & James, Harold. (2011). *Reserves and baskets* (NBER Working Paper No. w17492). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w17492>
- Cheong, Choong-Woo. (2018). The Islamic gold dinar: A hedge against exchange rate volatility. *Managerial Finance*, 44(6), 722–738. <https://doi.org/10.1108/MF-06-2017-0224>
- Investor, Gold. (2013). *Risk management and capital preservation*. World Gold Council.
- Islam, M. Nazrul. (2018). Silk Road to Belt Road: Meeting the culture. In *Silk Road to Belt Road: Reinventing the past and shaping the future* (pp. 3–22). Springer Nature Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-10-7983-4_1
- Lewis, Nathan. (2007). *Gold: The once and future money* (Vol. 24). John Wiley & Sons.
- Lietaer, Bernard. (2017). A possibly Shariah-compatible global currency to stabilize the monetary system. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 30(2), 3–20.
- Martins, Ana Rita Almeida. (2017). The special drawing right: A formal critic to the dollar dominance in the international monetary system. *Revista de Economia Política*, 37(2), 401–416. <https://doi.org/10.1590/0101-31572017v37n02a09>
- Mitchener, Kris James, Shizume, Masato, & Weidenmier, Marc D. (2010). Why did countries adopt the gold standard? Lessons from Japan. *The Journal of Economic History*, 70(1), 27–56. <https://doi.org/10.1017/S0022050710000046>
- World Gold Council. (2013). *Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system*. Official Monetary and Financial Institutions Forum.
- Yaacob, Suhaila Easa, & Ahmad, Suhaimi. (2014). Return to gold-based monetary system: Analysis based on gold price and inflation. *Asian Social Science*, 10(7), 18–25. <https://doi.org/10.5539/ass.v10n7p18>
- Zaman, Asad. (2016). The battle for the control of money: The nature of money in modern economy – Implications and consequences. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 29(2), 3–32.